



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الموصل
كلية القانون



عنوان البحث

(اثار القيد في السجل التجاري)

بحث يتقدم به الطالب (محمد محمود احمد)

الى عمادة كلية القانون

وهو جزء من متطلبات الحصول على شهاده البكالوريوس في القانون

الاستاذة المشرفة

(د. فوزية موفق سعيد)

الإهداء

إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب إلى من
كلت أنامله ليقدّم لنا لحظة سعادة إلى من أروضعتني
الحب والحنان

إلى رمز الحب وبلسم الشفاء
إلى القلب الناصع بالبياض (والدتي الحبيبة)
إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق
العلم إلى القلب الكبير (والدي العزيز)
إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى
رياحين حياتي (إخوتي) إلى الروح التي سكنت
روحي فلان

الآن تفتح الأشرعة وترفع المرساة لتنتطلق السفينة في
عرض بحر واسع مظلم هو بحر الحياة وفي هذه
الظلمة لا يضيء إلا قنديل الذكريات ذكريات الأخوة
البعيدة إلى الذين أحببتهم وأحبوني (أصدقائي)

الباحث

كلمة شكر

لابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة
الجامعية من وقفة نعود إلى أعوام قضيناها في رحاب
الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير
بأذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث
الأمة من جديد وقبل أن نمضي تقدم أسمى آيات
الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا
أقدس رسالة في الحياة
إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة
إلى جميع أساتذتنا الأفاضل

" كن عالما .. فإن لم تستطع فكن متعلما ، فإن لم
تستطع فأحب العلماء ، فإن لم تستطع فلا تبغضهم

وأخص بالتقدير والشكر

الاستاذة المشرفة / د. فوزية موفق سعيد

الباحث

المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع	ت
أ	الاهداء	١
ب	الشكر والتقدير	٢
ج	المحتويات	٣
١	المقدمة	٤
٥ - ٢	المبحث الاول / مفهوم السجل التجاري	٥
٣ - ٢	المطلب الاول / تعريف السجل التجاري واهم خصائصه	٦
٥ - ٤	المطلب الثاني / اهمية السجل التجاري	٧
١٢ - ٦	المبحث الثاني / التسجيل في السجل التجاري	٨
٨ - ٦	المطلب الاول / اجراءات التسجيل والبيانات المطلوبة للتاجر الطبيعي	٩
١٢ - ٩	المطلب الثاني / اجراءات التسجيل في السجل التجاري للشخص المعنوي والبيانات المطلوبة	١٠
١٧ - ١٣	المبحث الثالث / اثار القيد في السجل التجاري	١١
١٥ - ١٣	المطلب الاول / اثار القيد للتاجر الطبيعي والمعنوي	١٢
١٧ - ١٥	المطلب الثاني / اثار عدم القيد للتاجر الطبيعي والمعنوي	١٣
١٨	الخاتمة	١٤
١٩	المصادر	١٥

المقدمة

اهمية البحث

يعد الائتمان والثقة اهم ما يميز القانون التجاري العراقي وان اغلب العمليات التجارية تتم وفقا لفكرة الائتمان وهو اساس العلاقات بين الافراد بوجه عام حيث عمد القانون الى دعم الائتمان بوسائل تكفل تحقيق الثقة في العمليات التجارية وتوطد العلاقات بين مختلف التجار مما دفع المشرع العراقي الى سن العديد من القوانين لدعم الائتمان والثقة في المعاملات التجارية ولتنظيم الحياة التجارية ووسائلها فأخضع التاجر سواء كان شخصا طبيعيا او معنويا الى القيد في السجل التجاري لبيان اسمه التجاري ونوع تجارته ومحله التجاري وان القيود في السجلات التجارية لها اهمية كبيرة من حيث انها تعتبر قرينة على اكتساب التاجر لصفته وكذلك حماية اسمه التجاري وضمان لحقوق تجارته وائتمان وثقة بالنسبة للغير وله اهمية من حيث الحماية للبيانات المقيدة في السجل التجاري كم ان القيود في السجلات التجارية هي اهم ما يميز التاجر عن غيره.

اهداف البحث

وان الهدف من بحثنا للقيود في السجلات التجارية هو للوقوف على الشروط والكيفية التي حددها قانون التجارة العراقي رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٤ للقيد في السجل التجاري وعلى من وجب عليه القيد في السجلات التجارية وبيان الجزاءات التي حددها القانون على من يخالف نظام السجل التجاري وكذلك الوقوف والبحث على اشكالية افتقار قانون التجارة العراقي رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٤ المعمول به حاليا للعديد من النصوص القانونية المتعلقة بنظام السجل التجاري وقد اتبعنا منهج المقارنة بالبحث وفي بعض الاحيان المنهج الوصفي.

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في افتقار قانون التجارة العراقي إلى العديد من النصوص التي تنظم مسألة السجل التجاري والتي تعد نقصاً تشريعياً يجب على المشرع العراقي تلافيه.

خطة البحث

ولتوضيح مفهوم القيود في السجل التجاري واثارها محل البحث ارتأينا ان نقسم موضوع بحثنا الى ثلاث مباحث رئيسية المبحث الاول يتعلق بمفهوم السجل التجاري والمبحث الثاني يتناول كيفية التسجيل في السجل التجاري والشروط المطلوبة للتسجيل والمبحث الثالث يتعلق بأثار القيد في السجل التجاري ثم نختم الموضوع بأهم الاستنتاجات والتوصيات بخصوص السجلات وعمليات القيد واثارها.

المبحث الاول

مفهوم السجل التجاري

السجل التجاري نظام اخذت به معظم الدول كأداة لازمة للإشهار في المواد التجارية ومن ضمنها العراق حيث اخذ بنظام السجل التجاري.

لذا سوف نعرف السجل التجاري ونبين خصائصه في مطلب اول ثم نقوم بذكر اهمية السجل التجاري في مطلب ثاني في هذا المبحث.

المطلب الاول

تعريف السجل التجاري واهم خصائصه

أولاً / تعريف السجل التجاري :- تعرف المادة السابعة والعشرون من قانون التجارة العراقي رقم ٣٠ لسنة ١٩٤٨ ((سجل عام تنظمه الغرف التجارية والصناعية لقيده ما اوجب القانون على تاجر قيده من بيانات او ما اجاز له قيده من بيانات تحدد هويته ونوع النشاط الذي يمارسه والتنظيم الذي يحتوي اعماله بموجبه وكل ما يطراً على ذلك من تغير)) وهذا التعريف هو الاقرب لما عرف من الفقهاء السجل التجاري على انه سجل عام تمسكه جهة رسمية لغرض تدوين ما اوجب القانون على التاجر وما اجاز له تسجيله من بيانات تتعلق بهوياتهم ونوع النشاط الذي يزاولونه والتنظيم الذي يجري التاجر عمله بموجبه وكل ما يطراً على ذلك من تغير خلال ممارسة التاجر لحرفته تثبيتها لحرفته وضمانا لمصلحة المتعاملين معه.

وهناك مفهومان للسجل التجاري يتمثل المفهوم الاول وهو المعتمد في التشريع الالمانى حيث يجعل السجل التجاري مؤسسة عضوية تنظم المهنة التجارية.

اما المفهوم الثاني الذي يجعل من السجل التجاري مجرد دليل يجمع فيه بعض المعلومات على التجار الذين يمارسون تجارتهم . وهذا المفهوم المعتمد فيه التشريع الفرنسى

ويتبين من خلال تعريف المشرع التجاري العراقي للسجل التجاري انه قد اخذ مفهوم وسط بين المفهوم الالمانى والفرنسى للسجل التجاري من حيث اداة الجمع والنشر.

1- د- اكرم ياملكي , القانون التجاري الاردني , ط ١ , عمان , ٢٠١٠ , ص ٢٣٤

2- عبد الله فكتور فرحات , الوجيز في القانون التجاري , بيروت , ١٩٧٩ , ص ٣٧

3- د- مصطفى كمال طه , اساسيات القانون التجاري , ط ١ , بيروت , ٢٠٠٦ , ص ١٦٠

ثانيا / خصائص السجل التجاري

في البداية نبين انواع السجل التجاري العراقي فهو يكون على نوعين الاول سجل اسمي يسجل فيه التجار بأسمائهم والثاني سجل نوعي يصنف فيه التجار حسب انواع نشاطاتهم .^(١)

وتتولى الغرف التجارية والصناعية المهام المتعلقة بالسجل ويكون رئيس الغرف التجارية والصناعية المختصة مسجلا للأسماء التجارية ومسؤولا على السجل التجاري وعليه فانه خصيصا الاشواق على السجل التجاري تقع على عاتق الغرف التجارية والصناعية ويعتبر رئيس الغرف التجارية والصناعية هو المسؤول المباشر على السجل التجاري .

وتلزم الغرف التجارية والصناعية بعملية نشر خلاصة للبيانات التي نص القانون على تدوينها وكذلك يخول قانون التجارة العراقي رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٤ في التحقيق من صحة البيانات الواردة في السجل التجاري ومدى مطابقتها لواقع الحال .^(٢)

ويحفظ الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية العراقية بسجلات اسمية ونوعية عامة تتضمن البيانات المقيدة في سجلات الغرف التجارية .

لذا نستطيع القول بان مسجل الاسماء التجارية الذي يكون مسؤولا عن السجل التجاري له السلطة في التحقق من توافر الشروط اللازمة للقيود في السجل والذي سوف نتطرق اليها لاحقا .

١- د. باسم محمد صالح ، القانون التجاري ، ج ١ ، ط ١ ، بيروت ، ٢٠١٥ ، ص ١٢٢

٢- المادة ٢٦ من قانون التجارة العراقي رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٤

المطلب الثاني

اهمية السجل التجاري

قبل الإشارة الى اهمية السجل التجاري فلا بد من الإشارة الى ان القوانين التجارية قد اختلفت في تحديد طبيعة و وظائف السجل التجاري والاحكام التي يقوم عليها الى اتجاهين يتمثل اولهما بالاتجاه السائد في القانون الالمانى والقوانين المتأثرة به حيث اعطى هذا الاتجاه اهمية واضحة للسجل التجاري تجلت في قانون التجارة الالمانى الصادر سنة ١٩٦١ وكذلك قانون الالمانى ايضا الصادر سنة ١٩٩٧ حيث تجلت الاهمية للسجل التجاري من خلال الاحكام التي وردت في القوانين المذكورة اعلاه حيث عهد الى قاض خاص مهمة الاشراف على السجل التجاري وتنظيمه والتأكد من صحة البيانات المدونة فيه وكذلك جعلت هذه القوانين التسجيل في السجل التجاري وهو الذي يسبغ صفة التاجر وكذلك البيانات المدونة فيه تتمتع بأهمية كبيرة .^(١)

اما الاتجاه الثانى فيتمثل بقانون التجارة الفرنسى لسنة ١٨٠٥ و ١٩١٩ حيث انه احكام الواردة في قانونى التجارة الفرنسى الممثلة لهذا الاتجاه لم تتضمن احكام بشأن السجل التجاري اذ لم يكن للسجل التجاري سوى وظيفة احصائية يمكن من خلالها التعرف على اعداد الاشخاص والمؤسسات والشركات المزاوله للنشاط التجاري .^(٢)

وعليه فان للسجل التجاري اهمية ووظائف متعددة يمكن اجمالها بما يأتي :-

اولا / السجل التجاري اداة للإحصاء :- حيث تتمكن السلطات العامة من خلاله معرفة اعداد الاشخاص الذين يزاولون الانشطة التجارية سواء كانوا طبيعيين او معنويين وحجم رؤوس الاموال المستثمرة في التجارة في التجارة وانواع الانشطة التجارية .^(٣)

-
- ١- د. طالب حسن موسى ، الوجيز في القانون التجاري ، ط ١ ، بغداد ، ١٩٧٤ ، ص ١٥٨
 - ٢- د. فاروق ابراهيم جاسم ، الوجيز في القانون التجاري العراقى ، ط ١ ، بغداد ، ٢٠١٥ ، ص ١٥٣
 - ٣- د. فاروق ابراهيم جاسم ، المصدر نفسه ، ص ١٥٤

ثانيا / للسجل التجاري وظيفة استعلام :- حيث يمكن لأي شخص الحصول على اية معلومات او بيانات من التي يرغب بالحصول عليها اي شخص يزاول النشاط التجاري وقد اشار قانون التجارة العراقي على هذه الوظيفة من خلال السجل يقوم على مبدأ العلانية فيجوز لكل مواطن ان يطلب الاطلاع على محتوياته وان يحصل على صورة مصدقة من هذه البيانات مقابل رسم محدود^(١) ومن خلال دراستنا نقدر بانه لا يوجد تعارض بين مبدأ العلانية ومبدأ المحافظة على اسرار النشاط التجاري للشخص وذلك لان البيانات المسجلة في السجل التجاري تكاد تكون معلومات عامة على النشاط التجاري و يمكن للشخص الحصول عليها فعلا ان البيانات المسجلة في السجل تكون احيانا عديمة الاهمية لأنه قد تكون غير مطابقة للواقع . لوجود اعداد كبيرة قد اعتزلوا النشاط التجاري . والبعض الاخر قد يكون تقاعس عن تزويد السجلات بالبيانات المطروء عليها تغير الذي ينتج عن التغير في النشاط التجاري .

ثالثا / السجل التجاري اداة الاشعار في المواد التجارية :- اذا تعتبر البيانات المدونة بالضرورة فيه حجة على الغير وبالمقابل فان لا يمكن الاحتجاج ببيان لم يقيد في السجل على الغير مالم يعلمه عن طريق اخر .^(٢)

رابعا / يؤدي السجل وظيفة اقتصادية :- حيث يلعب دورا ملموسا في عملية التخطيط الاقتصادي اذ يستطيع السجل بوصفه اداة احصائية ان يهيئ جميع البيانات اللازمة لعملية التخطيط الاقتصادي ، وتوجيه النشاط الاقتصادي .^(٣)

وفي تقديرنا عدم اعطاء اهمية كبيرة للسجل التجاري وذلك بسبب ان الكثير من البيانات المقدمة والمدونة في السجل تكاد تكون غير مطابقة تطابقا تاما مع الواقع بالإضافة وجود اعداد كبيرة من الذين يمارسون النشاط التجاري وهم غير مسجلين في السجل التجاري بالإضافة الى وجود اعداد ليست بالقليلة مسجلة في السجل التجاري الا انهم لا يمارسون النشاط التجاري بشكل فعلي.

١- المادة ٣٠ من قانون التجارة العراقي رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٤

٢- د. محمد حسني عباس ، الوجيز في النظرية العامة للقانون التجاري ، الاسكندرية ، ١٩٦٨ ، ص ١٤٠

٣- د. باسم محمد صالح ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٠

المبحث الثاني

التسجيل في السجل التجاري

يجب على التاجر سواء كان شخصا طبيعيا ام معنويا والذي يتخذ النشاط التجاري عملا احترافيا له ان يقيد في السجل التجاري وذلك من خلال طلب يقدمه التاجر الى الجهات المختصة للتسجيل في السجل لذا سوف نبين اجراءات التسجيل والبيانات المطلوبة للتاجر الطبيعي في مطلب اول واجراءات التسجيل والبيانات المطلوبة للتاجر المعنوي في مطلب ثاني من هذا المبحث.

المطلب الاول

اجراءات التسجيل والبيانات المطلوبة للتاجر الطبيعي

تبدأ اجراءات القيد بطلب يقدمه صاحب الشأن اي التاجر الى الغرف التجارية والصناعية خلال مدة ثلاثين يوما من تاريخ تملكه او افتتاحه محلا تجاريا , وهذا ما نصت عليه الفقرة اولا من المادة ٣٣ من قانون التجارة العراقي رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٤ (على التاجر من تاريخ افتتاحه محلا تجاريا او من تاريخ تملكه ان يقدم طلبا للقيد في السجل التجاري) ووفقا لنص المادة ٣٣ من قانون التجارة العراقي رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٤ يجب ان يتضمن القيد البيانات الاتية:-

- ١ - اسم التاجر وتاريخ ومحل ميلاده وجنسيته وكذلك اسمه التجاري.
- ٢ - نوع النشاط التجاري الذي يقوم به التاجر وكذلك تاريخ افتتاحه المحل التجاري او تاريخ تملكه وعناوين مراكز التاجر الرئيسية وعناوين الفروع التابعة له سواء كانت بالعراق او خارجه وعناوين المحال الاخرى التي تعود للتاجر , ونوع التجارة التي يمارسها في كل منها.
- ٣ - اسماء وكلاء التاجر ان وجدوا وتاريخ ومحل ميلاد كل منهم وجنسيته.
- ٤ - شهادات امتياز الاختراعات التي يستثمرها التاجر والعلامات التجارية التي يمتلكها او يستعملها.

وقد خول قانون التجارة العراقي رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٤ الغرف التجارية والصناعية من التأكد من صحة هذه البيانات المقدمة في طلب القيد من قبل التاجر ومدى مطابقتها للواقع

١- المادة الثانية من قانون العلامات التجارية الاردني المعدل رقم ٣٤ لسنة ١٩٩٩
٢- المادة ٣٢ من قانون التجارة العراقي رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٨

حيث جعل مسجل الاسماء التجارية وهو المسؤول عن الغرف التجارية والصناعية هو مسؤولاً عن السجل التجاري ، اما في حالة ان التاجر الطبيعي قد سجل القيد مسبقاً ولكن اراد ان يفتح فرع جديد لتجارته فعليه ان يبين في طلب القيد للفرع الجديد المقدم الى مسؤول السجل التجاري رقم قيد المركز الرئيسي وتاريخ هذا القيد، واسم مدير الفرع وتاريخ ومحل ميلاده وجنسيته وتاريخ افتتاح الفرع .

وقد يكون مركز نشاط التاجر خارج العراق وله فرع او فروع في العراق ففي هذه الحالة يجب على التاجر الذي يكون مركز نشاطه خارج العراق ، ويريد ان يزاوّل نشاطه في داخل العراق وذلك بافتتاح فرع لتجارته . فيجب عليه الحصول على اذن او اجازة من الجهات المختصة ويشير اليها في طلب قيده للفرع في العراق وفقاً للمادة الثامنة من قانون التجارة العراقي رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٤ اضافة لذلك تقديمه بيان بنوع التجارة التي يمارسها واسم وعنوان مركز نشاطه الرئيسي ومحل وتاريخ ولادته واسم مدير الفرع .^(١)

في حالة حدوث اي تغيير يطرأ على البيانات المسجلة في السجل التجاري او يجب على التاجر اعلام مسؤول السجل التجاري خلال مدة ٣٠ يوماً من تاريخ التغيير^(٢)

وخصوصاً في الاحكام والقرارات المتعلقة للإفلاس او المتضمنة العلم الوافي من الافلاس او فسخه او ابطاله او الممثلة لمقدار المفلس او العدول عن الاغلاق او اعادة الاعتبار^(٣) وينبغي الاشارة ان المادة السابعة والثلاثين من قانون التجارة العراقي رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٤ الفقرة اولا الزمت كل تاجر سواء كان شخصاً معنوياً او طبيعياً ان يذكر في جميع المراسلات والمطبوعات المتعلقة بتجارته السجل التجاري المعتمد فيه ورقم القيد . ويؤثر ايضاً في السجل التجاري البيانات ايضاً وذلك حسب نص المادة ٣٦ من قانون التجارة العراقي رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٤ الفقرة اولا

- ١- حكم الاشهار بالإعسار واخضاع التاجر .
- ٢- الحكم الصادر بفقدان الاهلية للتاجر او نقصانها مع بيان اسم من عين نائباً عنه والحكم باسترجاع اهليته .
- ٣- الحكم الصادر بالصلح والحكم بإنهاء الاعسار والحكم بأبطال الصلح وجاء في الفقرة الثامنة من المادة ٣٦ من قانون التجارة رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٤ .

حيث الزمت هذه الفقرة المحكمة ان ترسل من الاحكام المبنية في الفقرة اولا من المادة ٣٦ الغرف التجارية والصناعية خلال مدة ٣٠ يوماً من صيرورة الحكم لتأشيره في السجل التجاري وذلك تجنباً لتقاعس تسجيل التاجر لهذه الاحكام في السجل .

١- المادة ٣٣ من قانون التجارة العراقي رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٤

٢- المادة ٣٥ من قانون التجارة العراقي رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٤

٣- د. فوزي محمد سامي ، شرح القانون التجاري ، ج ١ ، ط ١ ، عمان ، ٢٠٠٧ ، ص ١٢٤

ان قانون التجارة العراقي الحالي الزم التاجر بإبلاغ مسؤول السجل عن اي تغيير او تعديل في البيانات الثابتة خلال مدة ٣٠ يوماً من تاريخ التغيير او التعديل حسب نص المادة ٣٥ من قانون التجارة العراقي رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٤.

ولم يبين صراحة حول الية او كيفية تجديد القيد في السجل بعكس القانون التجاري المصري الحالي الذي اوجب تجديد القيد كل خمس سنوات على ان يقدم الطلب الى مكتب السجل التجاري خلال الاشهر السابقة لانقضاء المدة واذا فات الميعاد فقد اتاح القانون لهم التجديد للمتخلفين امكانية اجراء التجديد على ان يتم ذلك خلال التسعين يوم التالية لانتهائه مع دفع الرسوم مضاعفة .^(١)

اضافة الى ذلك فان القانون التجاري المصري الزم التاجر بإبلاغ المسجل على اي تغيير او تعديل يطرأ على البيانات الثابتة خلال مدة شهر من تاريخ الموافقة المستوجبة للتغيير سواء كانت مادية او قانونية وواجب على مكتب السجل التجاري تأشير هذه التعديلات .^(٢)

ويمحى القيد في السجل في حالة وفاة التاجر او انقطاعه عن التجارة وكذلك في حالة الخطأ في تقديم البيانات اللازمة للتسجيل^(٣) ويقدم الطلب للمحو ورثة التاجر المتوفي او من التاجر الذي اعتزل التجارة او الذي سجل نفسه خطأ خلال شهر من تاريخ الواقعة التي تستوجب محو القيد ويتم محو القيد بمقتضى قرار يصدر عن القاضي المشرف على السجل التجاري .^(٤)

اما في ظل قانون التجارة العراقي رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٤ لم يبين المشرع التجاري حالة محو القيد او شطبه بعكس قانون التجارة السابق رقم ١٤٩ لسنة ١٩٧٠ الذي اجاز شطب القيد ومحوه في حالة اعتزال التاجر او الوفاة او التصفية^(٥) لكن قانون التجارة العراقي الحالي خول الغرف التجارية والصناعية من التأكد من صحة البيانات المقدمة ومدى مطابقتها فأجاز لها شطب القيد بعد التسجيل اذا اتضح ان البيانات المقدمة غير مطابقة للواقع او تم تزويرها فلها ان تقرر شطب القيد .

-
- ١- د. غادة عماد الشربيني ، القانون التجاري الجديد ، ط١ ، مصر ، ٢٠١٠ ، ص ١٨٢
 - ٢- د. غادة عماد الشربيني ، المصدر نفسه ، ص ١٨٣
 - ٣- سعد يوسف البستاني ، علي شعلان عواضة ، قانون التجارة والتجار ، ط١ ، بيروت ٢٠١١ ، ص ١٥٥ .
 - ٤- المادة ٣٠ من قانون التجارة اللبناني .
 - ٥- المادة ٥٥ من قانون التجارة العراقي السابق رقم ١٤٩ لسنة ١٩٧٠ .

المطلب الثاني

اجراءات التسجيل في السجل التجاري للشخص المعنوي والبيانات المطلوبة

يقصد بإجراءات التسجيل طلب القيد في السجل او التعديل او الشطب في السجل التجاري وهي اجراءات قانونية يقوم بها كل شخص تتوفر فيه الشروط اللازمة او المحددة في القانون حيث الزم المشرع المصري كل شخص طبيعي او معنوي يمارس نشاطاً تجارياً سواء كانت هذه النشاطات رئيسية او ثانوية.

ميعاد تقديم الطلب وبياناته:

يقدم طلب القيد من التاجر أو المديرين أو الممثلين القانونيين للشخص الاعتباري أو مدير الفرع حسب الأحوال إلى مكتب السجل التجاري الذي يقع في دائرته المركز الرئيسي أو الفرع خلال شهر من تاريخ الترخيص بمزاولة التجارة في محل تجاري سواء بالنسبة للتاجر الفرد أو الشخص الاعتباري وإذا كان للتاجر أكثر من فرع يمارس به النشاط، فإنه يجب القيد في السجل التجاري لكل نوع (٣)، أي في مكتب السجل التجاري الذي يقع الفرع في دائرته هذا الوضع يؤدي إلى تكرار القيد في مكاتب السجل التجاري كلما كان للتاجر فرعاً أو شركة أكثر من فرع يمارس فيه النشاط، وهذا يخل بالوظيفة الإحصائية للسجل التجاري (٤) وعدم تقديم طلب القيد في الميعاد القانوني، لا يؤدي إلى رفض القيد وإنما يترتب عليه توقيع العقوبة المقررة في القانون (٥) ويجب أن يحزر طلب القيد من نسختين على النماذج المعدة لهذا الغرض وترفق به المستندات المؤيدة له مادة ٨ من اللائحة التنفيذية لقانون السجل التجاري . ويجب أن تكون النماذج مكتوبة باللغة العربية وبخط واضح دون تغيير أو تحشير أو محو أو كشط وأن يوقع الطالب على كل إضافة أو تصحيح، ويؤشر على النموذج مكتب السجل بما يفيد المراجعة (مادة ٩ من اللائحة التنفيذية لقانون السجل التجاري

اما في العراق ينبغي التمييز بشأن البيانات المتعلقة بالشخص التاجر المعنوي واجراءات القيد في السجل التجاري فيما اذا كان مركز ادارة الشركة الرئيس في العراق ويبين ما اذا المركز الرئيس للشركة خارج وله فرع او فروع في العراق:-

- ١- اذا كان مركز الادارة الرئيسي في العراق / يتطلب قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ من كل شركة تؤسس وفقا لأحكام ان يكون مركز ادارتها الرئيس في العراق (١)
- وفي هذه الحالة ينبغي وفق احكام المادة ٣٤ الفقرة اولا من قانون التجارة العراقي رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٤ على الشركة المذكورة خلال ثلاثين يوما من تاريخ انشائها ان تقدم طلبا للقيد في السجل التجاري يتضمن البيانات الاتية :
- أ- أسم الشركة
ب- تاريخ أنشائها
ت- نوع النشاط التي تمارسه
ث- اسماء مؤسسيها ورؤساء مجالس ادارتها ومديريها المفوضين
ج- مركز ادارتها الرئيسي

مركز الادارة الرئيس خارج ولها فرع او فروع في العراق :- اذا كانت الشركة طالبة القيد مركزها خارج العراق فيجب عليها اولا الحصول على اجازة بمداولة النشاط في العراق ليتاح لها اقتراح فرع او فروع في العراق وتقر الفقرة الثالثة من مادة ٣٣ من قانون التجارة العراقي (يجب على فرع الشركة او المؤسسة الاقتصادية الاجنبية وفق الفقرتين اولا وثانيا من هذه المادة من تاريخ اجازته في العراق) ويتضمن طلب القيد ما يشير الاجازة الصادرة من الجهات المختصة في العراق بمزاولة النشاط المشار اليه في الاجازة فضلا عن جميع البيانات المتعلقة بالشركة الام وقد جرى العمل على ان تكون وثائق الشركة الام مستوفية لشروط تصديقها من قبل الجهات المختصة فضلا عن تصديقها من وزارة الخارجية لتلك الدولة^(٢) وبيان اسم وتاريخ ومحل ولادة وجنسية مدير الفرع .

وينبغي الاشارة الى ان الفقرة اولا من المادة السابعة والثلاثين من قانون التجاري العراقي رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٤ (الزمت كل تاجر سواء كان شخصا طبيعيا ام معنويا ان يذكر في جميع المراسلات والمطبوعات المتعلقة بتجارته السجل التجاري المقيد فيه ورقم القيد)

١- المادة ١٣ الفقرة الثانية من قانون الشركات العراقي رقم ٢١ من سنة ١٩٩٧

٢- فاروق ابراهيم جاسم ، مصدر سابق الذكر ، ص ١٦٠

ولكي تكون البيانات المقيدة في السجل التجاري مطابقة للحقيقة فقد الزم قانون التجارة العراقي رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٤ في المادة ٣٥ (التاجر او مدير الفرع او الشركة ان يطلب تأشير اي تعديل يطرأ على البيانات المنصوص عليها في المادتين (٣٣) و (٣٤) من هذا القانون في السجل التجاري على ان يقدم طلب التأشير خلال مدة ثلاثين يوماً من تاريخ التصرف القانوني او الحكم او الموافقة التي تستلزم هذا التأشير)

ومن قبيل الامثلة على هذه التصرفات والوقائع او الاحكام نذكر الامثلة الاتية :-

- ١- التصرفات التي من شأنها نقل ملكية المحل التجاري سواء بشكل جزئي او كلي .
- ٢- جميع الوقائع التي من شأنها تغيير نشاط التاجر الى نشاط اخر .
- ٣- التصرفات التي من شأنها تغيير مركز النشاط الرئيس للتاجر الى مركز اخر او افتتاح فرع او فروع جديدة او غلقها او تغيير مدير الفرع .

ولدفع احتمال تكاسل مدير الفرع او الشركة على طلب تحديث البيانات والتعديلات التي تطرأ حياته التجارية من بيانات مقيدة في السجل التجاري وبالأخص وجود بعض الاحكام التي توجب التعديلات في السجل التجاري لذا قررت المادة ٣٦ من قانون التجاري العراقي رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٤ الزام المحكمة ان ترسل صورة من الاحكام الصادرة في الدعوة التي تتعلق بالأحوال التجارية خلال مدة ٣٠ يوماً من تاريخ صدورها الى الغرف التجارية والصناعية لغرض قيام الغرف لقيدتها في السجل التجاري وان الاحكام المتعلقة بالشركات التي يجب ارسالها الى الغرف التجارية والصناعية تتمثل بالتالي :-

- ١- الحكم الصادر بإشهار الافلاس واخضاعها للتصفية .
- ٢- الحكم الصادر بالصلح وانهاء حالة الافلاس والحكم الصادر بأبطال الصلح.
- ٣- الحكم الصادر بانقضاء الشركة وتصفيتها وذلك في الاحوال التي يجوز القضاء اصدار مثل هذا الحكم. (١)

١- المادة ١٩١ من قانون الشركات العراقي رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ .

ويجوز للجهة المشرفة على السجل التجاري التحقق من صحة البيانات المقدمة سواء عند تقديمها لأول مرة الى تلك الجهة وهي الغرف التجارية والصناعية او بعد قبولها طلب القيد فأذا اتضح لها لاحقا ان البيانات المقدمة قد استندت الى وثائق تم تزويرها او غير صحيحة فلها ان تقرر شطب القيد .

اما بشأن شطب القيد في السجل التجاري فلم يتطرق قانون التجارة العراقي الحالي الى اجازة شطب القيد في احوال اعتزال التاجر لتجارته او الوفاة او تصفية الشركة بعكس قانون التجارة العراقي السابق رقم ١٤٩ من سنة ١٩٧٠ الذي اشار بإجازة شطب القيد في السجل التجاري في حال اعتزال التاجر لتجارته او وفاته او تصفية الشركة^(١) .

وبتقديرنا انه يمكن للغرف التجارية والصناعية اللجوء الى مثل هذه الاحكام حتى بعد الغاء قانون التجارة السابق لأنها حلول يقضي بها المنطق الذي يحتم شطب القيد بقصد تلافي الاثار السلبية الناشئة عن وهمية القيود في السجل التجاري وذلك يمنح الجهة المشرفة عن السجل الحق في شطب القيد او القيود التي لم يراجع اصحابها لغرض تحديثها وذلك خلال مدة لا تتجاوز الثلاث او الاربع سنوات من تاريخ اخر قيد وهذا الحل يؤمن وبحدود معينة تحديث البيانات القيد في السجل وجعلها اقرب مطابقة لواقع الحال .

١- المادة ٥٥ من قانون التجارة العراقي السابق الملغي رقم ١٤٩ لسنة ١٩٧٠ .

المبحث الثالث

اثر القيد في السجل التجاري

من خلال دراستنا في هذا المبحث وجدنا هناك حالتين تنتج عن عمل القيد وفق الشروط المطلوبة وهذه حالة ايجابية للتاجر الطبيعي او المعنوي وهناك حالة اخرى تكون لها اثار سلبية للتاجر الطبيعي او المعنوي وسوف نتناولها عبر مطلبين الاول اثار القيد للتاجر الطبيعي او المعنوي والمطلب الثاني سوف يكون بخصوص اثار عدم القيد للتاجر الطبيعي او المعنوي وما يترتب عليها من عقوبات جزائية ومدنية وقد رتب القانون العراقي والقوانين الاخرى اثار معينة على القيد في السجل التجاري كما فرض القانون جزائيات معينة على عدم الالتزام بأحكامه المقررة بشأن السجل التجاري.

المطلب الاول

اثر القيد للتاجر الطبيعي والمعنوي

ويعني عمل القيد في السجل التجاري وفق الشروط المطلوبة وهي حالة ايجابية تعود على التاجر الفرد والمعنوي بإضفاء الصفة الرسمية لمزاولة نشاطه التجاري وبالتالي اكتساب صفة التاجر كما اكدت المادة التاسعة من قانون التجارة العراقي رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٤) على التاجر ان يسجل اسمه في السجل التجاري ويمسك الدفاتر المقررة قانونيا)

وكذلك من الاثار الايجابية للقيد في السجل التجاري هو حماية الاسم التجاري للتاجر الطبيعي او المعنوي

ويترتب على القيد في السجل التجاري العديد من الاثار القانونية التي يمكن اجمالها بما يأتي:-

اولاً :- من حيث اكتساب صفة التاجر :- ان القيد في السجل التجاري يمثل قرينه على اكتساب الشخص لصفة التاجر وان القانون التجاري العراقي رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٤ اشار في المادة التاسعة على (على التاجر ان يسجل اسمه في السجل التجاري)

ولا يجوز للتاجر الذي اهمل القيد في السجل التجاري ان يتمسك بعد وجود القيد للتحلل من الالتزامات التي يفرضها عليه القانون (١) .

ثانياً/ من حيث صحة البيانات المقيدة في السجل التجاري :- ان وضعية السجل التجاري هي الاشهار والعلانية اون قانون التجارة العراقي السابق رقم ١٤٩ لسنة ١٩٧٠ يقرر في المادة ٦٠ الفقرة الاولى (تعتبر البيانات المقيدة في السجل التجاري حجة على الغير من تاريخ قيدها ما لم ينص القانون على غير ذلك ولا يجوز الاحتجاج على الغير بأن بيان واجب القيد في السجل التجاري ولم يتم قيده فيه الا اذا ثبت علم الغير بمضمون البيان)

ووفقاً للنص المتقدم فإن البيانات المقيدة في السجل التجاري تعد حجة على الغير ويفترض علماً بها من تاريخ قيدها ولا يجوز للتاجر الذي اهمل تجديد البيانات المتعلقة بنوع تجارته التمسك قبل الغير بأن غير طبيعية تجارته التي كان يزاولها سابقاً^(٢) وقد ذهب بعض شراح القانون الى اهدار القيمة القانونية للبيانات المقيدة في السجل التجاري وذلك بعدم اضافة قدر من الحجية على تلك البيانات لان هذا يجعل من الاقرار بنظام السجل التجاري ضرباً من العبث^(٣) ويجعله بمثابة ارشيف لحفظ البيانات المتعلقة بنشاط التاجر ومن المنطق ان تكون للبيانات المقيدة في السجل التجاري قيمة قانونية لكن هذا المنطق بحاجة الى تدخل المشرع الصريح واطفاء القيمة لقانونية .

١- المادة ٦٠ الفقرة الثالثة من قانون التجارة العراقي رقم ١٤٩ من سنة ١٩٧٠

٢- د. فاروق ابراهيم جاسم ، مصدر سبق ذكره . ص ١٦٥ .

٣- د. باسم محمد صالح ، مصدر سبق ذكره ص ١٣٢ - ١٣٣

ثالثاً / اضافة وصف الشخص المعنوي على الشركات التجارية فقد قررت بعض القوانين بأن اكتساب الشركة للشخصية المعنوية مرهون بالقيد في السجل التجاري ومن هذه القوانين قانون الشركات الفرنسي الصادر في ٢٤ تموز ١٩٤٦ .^(١)

ولا يأخذ قانون الشركات العراقي رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ بمثل هذا الحكم لان الشركة تكتسب الشخصية المعنوية من تاريخ صدور شهادة تأسيسها من قبل مسجل الشركات وفق احكام المادة ٢٢ من قانون الشركات العراقي رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ .

رابعاً / حماية الاسم التجاري :- ان القيد في السجل شرط اساسي لإسباغ الحماية على الاسم التجاري وهذا ما اقرته المادة الرابعة والعشرون من قانون التجارة العراقي رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٤ من قيد في السجل التجاري اسما تجاريا لا يجوز استعماله من قبل شخص اخر في نوع التجارة الذي يزاوله صاحب القيد ضمن المحافظة التي تم قيده فيها وكذلك لا يجوز التصرف بالاسم التجاري الا لمن انتقل اليه ملكية المحل التجاري على ان يضاف بيان يدل على انتقال الملكية ويقيد في السجل التجاري.^(٢)

المطلب الثاني

اثر عدم القيد للتاجر الطبيعي و المعنوي

يترتب على مخالفة احكام القانون المنظمة للسجل التجاري نوعين من الجزاءات هما المدنية والجنائية . حيث يضع القانون جزاء عقابيا وهو الغرامة تقدر من حد اعلى الى حد ادنى يتعرض لها التاجر الفرد او مدير الشركة التجارية الذي لا يقوم بإجراءات القيد او التعديل على بياناته خلال المدة القانونية او ان لا يذكر ما يجب ذكره على المطبوعات الصادرة من محله او شركته . وقد يعطي القانون في بعض الاحيان فرص لإجراء القيد خلال ١٥ يوما اذا لم يجري القيد واذا لم يجري القيد تكون العقوبة مضاعفة . اما من جانب المسؤولية للتاجر الفرد او المعنوي فأن عدم قيد بعض البيانات او قيد البيانات بصورة غير صحيحة في السجل تضر بالغير فأن التاجر يلتزم بالتعويض لهذا الغير طبقا للقواعد المدنية العامة .^(٣)

١- د. فاروق ابراهيم جاسم ، مصدر سبق ذكره ، ص١٦٦

٢- المادة ٢٤ الفقرة اولا وثانيا من قانون التجارة العراقي رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٤

٣- سعد يوسف البستاني ، علي شعلان عواضة ، مصدر سبق ذكره ، ص١٥٦

اولا / الجزاءات الجنائية

قرر قانون التجارة العراقي رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٤ جزاء عقابي على التاجر الذي يخل بالالتزامات القيد في السجل التجاري اذ نص في المادة ٣٨ (يعاقب التاجر شخصا طبيعيا كان ام معنويا بغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على الف دينار اذا خالف أيا من الاحكام الخاصة بمسك الدفاتر التجارية واتخاذ الاسم التجاري والقيد في السجل التجاري) .

ويلاحظ في النص ان قانون التجارة العراقي رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٤ قرر عقوبة عامة على جميع المخالفات المتعلقة بالتزامات التاجر بعكس قانون التجارة العراقي السابق رقم ١٤٩ لسنة ١٩٧٠ الذي سرد احكاما خاصة بالقيد في السجل التجاري وميز بين حالة اهمال طلب القيد وبين حالة تقديم بيانات غير صحيحة الى السجل التجاري اذ قرر عقوبة الغرامة التي لا تقل عن خمسة دنانير ولا تزيد على خمسين دينار في حالة اهمال طلب القيد من قبل التاجر وقرر عقوبة الغرامة التي لا تقل عن عشرين دينار ولا تزيد على مائتين دينار في حالة تقديم بيانات غير صحيحة للسجل التجاري .^(١)

وقد ادركت بعض القوانين العربية مدى التفاوت في قيمة الغرامة المفروضة على بعض المخالفات المتعلقة بالتجارة وذلك من ظروف النشاط الانساني وقت اقرار تلك القوانين فأخذت بمبدأ مضاعفة الغرامات بعد مضي سنوات على تشريع تلك القوانين وضاعفت الغرامات المفروضة بمقتضى القوانين القديمة وهذا ما اخذ به قانون التجارة اللبناني .^(٢)

١- المادة ٦٢ و ٦٣ من قانون التجارة العراقي الملغي رقم ١٤٩ لسنة ١٩٧٠
٢- د. نوري الطالبياني ، القانون التجاري العراقي ، ج١ ، ط١ ، بغداد ، ٢٠١٥ ص ٢٧٧

ثانيا/ الجزاءات المدنية

يترتب على اهمال طلب القيد في السجل التجاري او الادلاء ببيانات غير صحيحة للسجل التجاري مسؤولية مدنية اتجاء الغير الذي يضرار من مخالفة الاحكام المتعلقة بالسجل التجاري ويجوز لمن تضرر المطالبة بالتعويض عن الضرر الذي لحقه وفقاً للقواعد العامة المتعلقة بشأن المسؤولية التقصيرية^(١).

كما يحرم التاجر الذي لم يقيد في السجل التجاري من انتخاب اعضاء الغرفة التجارية التي يوجد في دائرة اختصاصها محله الرئيسي او التي له فروع فيها وفقاً لقانون التجارة المصري^(٢)

وذكر قانون التجارة العراقي السابق رقم ١٤٩ لسنة ١٩٧٠ في المادتين (٩٨) و (٩٩) حيث اوجب التعويض عن الضرر من اجراء المزاحمة غير المشروعة وكذلك كل شخص مهنته تزويد المنشآت التجارية او المالية او غيرها بالمعلومات عن مراكز التجارة المالية واحوال تجارتهم يلزم بتعويض مادي او معنوي ينجم عن اعطاء معلومات مغايرة للحقيقة^(٣)

ومن المؤسف اهمال المشرع العراقي هذه الاحكام الموضوعية ولم يوردها في قانون التجارة الحالي رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٤ .

١- د. عمار عمورة ، الوجيز في شرح القانون التجاري الجزائري ، ط١ ، الجزائر ، ٢٠٠٠ ، ص ١٣٧
٢- علي البارودي ، القانون التجاري ، ط١ ، الاسكندرية ، ١٩٩٩ ، ص ١٤٧ .
٣- المادة (٩٨، ٩٩) من قانون التجارة العراقي السابق رقم ١٤٩ لسنة ١٩٧٠ .

الخاتمة

بعد الانتهاء من موضوع البحث تم التوصل الى النتائج الاتية

النتائج

- ١- يؤدي السجل التجاري وظائف عديدة سواء بالنسبة للتاجر الطبيعي او المعنوي حيث يمكن من خلاله معرفه حجم الاموال المستثمرة في التجارة.
- ٢- يعد السجل التجاري احد الواجبات المفروضة على التاجر سواء كان شخصا طبيعيا او معنوياً.
- ٣- لم يبين المشرع العراقي الية وكيفية تجديد القيد في السجل التجاري.
- ٤- لم يعالج المشرع العراقي حالة محو القيد في السجل التجاري او شطبه.

التوصيات

- ١- ندعو المشرع العراقي الى النص في قانون التجارة النافذ على كيفية وآلية تجديد القيد في السجل التجاري.
- ٢- ندعو المشرع العراقي الى معالجة حالة شطب ومحو القيد في السجل التجاري وذلك بوضع نصوص قانونية تعالج هذه المسألة.

المصادر

اولا :- الكتب والمراجع

- د- اكرم يا ملكي ، القانون التجاري الاردني ، ط ١ ، عمان ، ٢٠١٠
- عبد الله فكتور فرحات ، الوجيز في القانون التجاري ، بيروت ، ١٩٧٩
- د. مصطفى كمال طه ، اساسيات القانون التجاري ، ط ١ ، بيروت ، ٢٠٠٦
- د. باسم محمد صالح ، القانون التجاري ، ج ١ ، ط ١ ، بيروت ، ٢٠١٥
- د. طالب حسن موسى ، الوجيز في القانون التجاري ، ط ١ ، بغداد ، ١٩٧٤
- د. فاروق ابراهيم جاسم ، الوجيز في القانون التجاري العراقي ، ط ١ ، بغداد ، ٢٠١٥
- د. محمد حسني عباس ، الوجيز في النظرية العامة للقانون التجاري ، الاسكندرية ، ١٩٦٨،
- د. فوزي محمد سامي ، شرح القانون التجاري ، ج ١ ، ط ١ ، عمان ، ٢٠٠٧
- د. غادة عماد الشربيني ، القانون التجاري الجديد ، ط ١ ، مصر ، ٢٠١٠،
- سعد يوسف البستاني ، علي شعلان عوضة ، قانون التجارة والتجار ، ط ١ ، بيروت ، ٢٠١١
- د. نوري الطالباي ، القانون التجاري العراقي ، ج ١ ، ط ١ ، بغداد ، ٢٠١٥
- د. عمار عمورة ، الوجيز في شرح القانون التجاري الجزائري ، ط ١ ، الجزائر ، ٢٠٠٠
- علي البارودي ، القانون التجاري ، ط ١ ، الاسكندرية ، ١٩٩٩

ثانيا / الرسائل والاطروحات الجامعية

- بوشلاغم ايمان ،الالتزامات المهنية للتاجر في التشريع الجزائري ، رسالة ماجستير ، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، الجزائر ، ٢٠١٥-٢٠١٦ .

ثالثا / القوانين والانظمة

- قانون التجارة العراقي رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٤ .
- قانون التجارة العراقي رقم ١٤٩ لسنة ١٩٧٠ .
- قانون الشركات العراقي رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ .
- قانون الشركات العراقي رقم ٣١ لسنة ١٩٥٧ .
- قانون العلامات التجارية الاردني رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٢ .
- قانون التجارة اللبناني .
- قانون التجارة الجزائري .